مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩١٢٨

الثلاثاء، ١٣ أيلول/سبتمب ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة جارو – دارنو	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيد غالغر
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد أوتشوا مارتينس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد رافيندران
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة يقدمها سعادة السيد هارولد أدلاي أغيمان، الممثل الدائم لغانا، بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان.

أعطي الكلمة الآن للسفير أغيمان.

السيد أغيمان (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للفقرة ٣ (أ) ‹٤› من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، يشرفني أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن عن أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، بشأن السودان، تغطي الفترة من ٢٢ حزيران/يونيه إلى اليوم.

تلقت اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التقرير المؤقت من فريق الخبراء المعني بالسودان وعقدت مشاورات غير رسمية في ١٩ آب/أغسطس. وقد أطلعنا الفريق خلال تلك المشاورات على آخر المستجدات بشأن التنفيذ التدريجي لاتفاق جوبا للسلام والحالة الإقليمية وأعمال العنف في دارفور. وتنظر اللجنة حاليا في توصيات الفريق. وفي ٢٤ آب/أغسطس، أصدرت اللجنة بيانا صحفيا (SC/15005) بشأن تلك المشاورات غير الرسمية.

وأود أن أختتم بياني باغتنام هذه الفرصة لأكرر التأكيد على أن نظام الجزاءات أنشئ لغرض وحيد هو المساعدة على إحلال السلام في دارفور. فالهدف منه ليس لمعاقبة السودان، وإنما دعم تحقيق السلام المستدام. وتعيد لجنة القرار ١٥٩١ تأكيد التزامها بالعمل مع السودان وجميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تحقيق ذلك.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيد أغيمان على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): بداية أتقدم لكم بالتهنئة، السيدة الرئيسة، على رئاستكم لمجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر الجاري. ونعرب عن تقديرنا لجمهورية الصين الشعبية على رئاستها للمجلس خلال الشهر الماضي. وأشكر السيد رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، بشأن السودان، على الإحاطة التي تقدم بها حول التقرير ربع السنوي عن أعمال اللجنة.

إن العقوبات المفروضة على السودان بموجب القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) لم تعد تتماشى مع الواقع على الأرض في دارفور اليوم مقارنة بالعام ٢٠٠٥ عندما تم فرضها. فقد تمكنت دارفور من تجاوز حالة الحرب والتحديات الأمنية والسياسية السابقة. وقد بذلت الحكومة الانتقالية مساع كبيرة من أجل تعزيز الأمن والسلام والاستقرار في دارفور. وفي صدارة هذه الجهود، التوصل إلى اتفاق جوبا للسلام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، الذي تحرص الحكومة حاليا على إنفاذ بنوده بالتعاون مع شركاء العملية السلمية لما يعين على استدامة السلام في إقليم دارفور.

إن الحكومة السودانية، إذ تفعل ذلك فإنها تنطلق من مسؤوليتها وواجبها الوطني وتعتمد في ذلك على موارد مالية ومحلية محدودة، في ظل عدم وفاء المجتمع الدولي بتعهداته تجاه عملية السلام في دارفور. وأرجو أن أؤكد، في هذا الصدد، على التزام السودان بإنفاذ بنود الاتفاق على النحو المنصوص عليه،

وأن الحكومة عازمة على معالجة ما تبقى من تحديات اجتماعية وأمنية، مثل الاشتباكات القبلية المتقطعة، وهي أحداث عنف لا تخلو منها دولة بغض النظر عن مكانتها وموقعها، وهي معروفة في السياق التاريخي والاجتماعي لدارفور منذ عشرات السنين ويتم معالجتها في إطار آليات فض المنازعات التقليدية التي تدعم الجهود الرسمية التي تقوم بها أجهزة الدولة العدلية والأمنية.

وفي هذا الخصوص، أود أن أشير إلى انعقاد العديد من مؤتمرات الصلح بين القبائل في غرب وجنوب دارفور خلال الأسابيع الماضية برعاية من السيد نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي. وقد حققت هذه المؤتمرات نجاحات مشهودة لجهة تعزيز وجود أجهزة الدولة وسيادة حكم القانون ومخاطبة النزاعات حول الأراضي والحواكير وعودة النازحين واللاجئين إلى قراهم.

ونهيب بالمجتمع الدولي والدول المحبة للسلام والأمن والاستقرار في دارفور أن تدعم تنفيذ اتفاق جوبا للسلام بالموارد المالية والفنية اللازمة، ونشكر الدول الصديقة التي ما فتئت تدعم هذه الجهود. وفي سياق تنفيذ بنود الاتفاق، جرى تخريج الدفعة الأولى من قوات الحركات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، ويبلغ قوام من تم تخريجهم ٠٠٠ ٢ من عناصر الحركات المسلحة، وهم يمثلون النواة الأولى للقوة الأمنية لحفظ الأمن وحماية المدنيين في دارفور بحسبانها الطليعة للقوات المشتركة المعنية بحفظ الأمن في الإقليم، ويبلغ مجملها ٠٠٠ ١٢ عنصر، مناصفة بين القوات الحكومية وقوات فصائل دارفور الموقعة على اتفاق سلام جوبا.

وتقوم الحكومة، من مواردها الذاتية الشحيحة، بتجهيز الآليات والمركبات الخاصة بتلك القوة. إن تدريب تلك الدفعة الأولى يُعد خطوة أساسية في إنفاذ بند الترتيبات الأمنية الذي تعثر تنفيذه بشكل مرض لعدم توفر الدعم المالي الدولي وتخلف وعود المانحين التي بُذلت في هذا المجال. وأود أن أوضح أن الحكومة تقوم، وضمن تنفيذ بنود اتفاق جوبا، بتسهيل عمل لجنة وقف إطلاق النار الدائم والتي تترأسها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، حيث تواصل اللجنة مهمتها في ولايات دارفور.

إن إنهاء العقوبات المفروضة، عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) والقرارات ذات الصلة، سيمكّن الحكومة السودانية من إعادة بناء قدرات قوات الأمن ووكالات إنفاذ القانون للحفاظ على السلام وتعزيزه ليس في دارفور فحسب، بل وفي مجمل المنطقة التي تشهد حدوداً مترامية تنشط فيها أحياناً جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي تعمل على تهريب البشر والسلاح وغيرها من الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية. إن فرض العقوبات يؤثر بشكل مباشر وسلبي على عملية الاستقرار، لذلك كنا وما زلنا نرى ضرورة إنهائها الفوري.

أخيراً، من المخيّب للآمال أن تنقطع، وللمرة الثانية، المفاوضات داخل مجلس الأمن من أجل وضع معايير ومؤشرات مرجعية لمراجعة هذه العقوبات، والتي قُرر لها نهاية آب/أغسطس المنصرم. ولا يمكن لهذه العقوبات أن تستمر لمدة تتجاوز السبعة عشر عاما دون تقييم موضوعي ومراجعة شاملة لمؤشراتها بحيث تكون واقعية وقابلة للتنفيذ والقياس. وإن إبقاءها بهذا الشكل يجعلها تخرج عن أهدافها المعلنة ويجعلنا نتساءل حول ماهية الأهداف غير المعلنة لهذه العقوبات، حيث إن التوافق حول مطلب السودان بات قريباً ولأول مرة منذ وضع العقوبات، لولا التعليق المفاجئ من المشاركين في الصياغة. وإن السودان على استعداد للعمل مع أعضاء مجلس الأمن الراغبين في إجراء تقييم موضوعي لهذه التدابير العقابية، وذلك من أجل التوصل إلى معايير واقعية عملية وقابلة للتنفيذ لمراجعة هذه العقوبات.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٥.